

أهمية تطبيق أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية كآلية لإدارة المخاطر المصرفية

- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية BADR - المجمع الجهوي البليدة

The importance of Applying the foundations and principles of banking governance as a mechanism for managing banking risks - a case study of the Agricultural and Rural Development Bank BADR - Blida Regional Complex

بلقاسم عمر*

¹ جامعة البليدة -2- لونيسي علي، dromar2019@gmail.com

تاريخ النشر: 01/06/2026

تاريخ القبول: 22/05/2026

تاريخ الاستلام: 16/04/2026

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على أهمية تطبيق أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المصرفية، باعتبارها آلية من الآليات التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا، والتي تؤثر في كيفية قيام البنك بوضع أهدافه وإدارة عملياته ومختلف الأنشطة والتعاملات بطريقة آمنة وسليمة وفقا للقوانين السارية المفعول بما يحمي مصالح المودعين والمتعاملين مع المصرف بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم، وتأكيدا لوجود أهمية بالغة الأثر لأسس ومبادئ الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ما يلي:

يواجه النشاط المصرفي مجموعة من المخاطر التي تستوجب عليه ضرورة إقامة إدارة مخاطر فعالة، تتمثل مهمتها في التقليل من المخاطر وحسن مراقبتها وإدارتها والتحكم فيها على كافة المستويات بدقة وفاعلية، وتتركز مهامها أيضا في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري ومنتظم، الأخيرة لن تكون فعالة إلا إذا توفر مجلس للإدارة والإدارة العليا كفاء ونزيه، أي يتعامل بمبادئ الحكم الراشد التي تنص على مجموعة من المبادئ التي توفرها الحوكمة وأهمها الإفصاح والشفافية والمساءلة، كما أن للرقابة المصرفية دور في إدارة المخاطر البنكية، حيث أن مجلس الإدارة هو الهيئة التي تقوم بمراقبة أعمال البنك وإدارة مخاطرها ومنه نقص الرقابة على البنك ستؤثر سلبا على كل الأطراف التي تتعامل معه.

كلمات مفتاحية: الحوكمة، الحوكمة المصرفية، إدارة المخاطر المصرفية، المصارف.

Abstract :

This study aims to focus on the importance of applying the foundations and principles of banking governance principles and standards in managing banking risks. Banking governance serves as a key mechanism through which banking institutions are managed by their boards of directors and senior management, influencing how banks set their objectives, manage their operations, and conduct various activities and transactions in a safe and sound manner in compliance with applicable laws and regulations. This approach safeguards the interests of depositors, employees, customers, shareholders, and other stakeholders. The study affirms the significant impact of banking governance principles on managing the risks to which banks may be exposed, The study reached several conclusions, including the following :

Banking activities face a set of risks that necessitate the establishment of effective risk management, whose mission is to reduce risks, monitor and manage them properly, and control them accurately and effectively at all levels. Its tasks also focus on coordinating between all departments within the bank to ensure the provision of comprehensive data on risks, particularly credit risks, liquidity risks, and market risks, on a regular and periodic basis. The latter will not be effective unless there is a competent and honest board of directors and senior management, meaning one that operates according to good governance principles that provide a set of principles offered by governance, most importantly disclosure, transparency, and accountability. Banking supervision also plays a role in managing banking risks, as the board of directors is the body responsible for monitoring the bank's operations and managing its risks. Therefore, a lack of supervision over the bank will negatively affect all parties that deal with it.

Keywords : Governance, Banking Governance, Banking Risk Management, Banks.

1. مقدمة :

لقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002، وتزايدت أهميتها نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

وبما أن قطاع البنوك يختلف عن باقي القطاعات، حيث يتميز نشاطه بالحساسية نتيجة تبعيته لمختلف القطاعات الأخرى فالمخاطر التي تصيب أي مؤسسة تؤثر عليه وبالتالي أصبحت عملية إدارة المخاطر في البنوك

من المسائل التي حظيت باهتمام كبير، ومنه أصبح تسيير البنك يقتضي معرفة وتشخيص المخاطر ومعرفة أسبابها ومعرفة كيفية معالجتها، فلجنة بازل منذ تأسيسها، والنتائج التي توصلت إليها في جميع اقتراحاتها على كيفية تحديد المخاطر والتقليل منها. انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

1.1: إشكالية الدراسة:

ماهي أهمية تطبيق أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر البنكية والتقليل منها؟

ولإثراء الموضوع والاحابة عن الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الحوكمة المصرفية وماهي أسسها ودوافع تطبيقها في البنوك والمؤسسات المصرفية؟

- ماهي المخاطر البنكية التي تعترض عمل البنوك والمؤسسات المصرفية؟

- كيف يمكن أن يؤثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من المخاطر البنكية وحسن إدارتها؟

2.1 فرضيات الدراسة: للإجابة عن التساؤلات الفرعية اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات التالية:

1- تطبيق الحوكمة في البنوك له أثر كبير في التعرف على المخاطر وحسن إدارتها.

2- انتهاج مبدأ الإفصاح والشفافية في البنوك من شأنه أن يكون درعاً واقياً لها من كل الأزمات والمخاطر.

3- إدارة المخاطر في البنك تجعله قادراً على حسن تسيير المخاطر التي يمكن أن تصبه وذلك من خلال الاعتماد على منهجية عمل.

4- للرقابة المصرفية دور في إدارة المخاطر البنكية من وجهة نظر موظفي البنك (محل الدراسة).

3.1: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إبراز الدور الهام لتطبيق مبادئ وأسس الحوكمة في القطاع المصرفي، وذلك من خلال ما توفره من شفافية وإفصاح وتركز على حماية المساهمين وأصحاب المصالح في البنك، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، خاصة وأن التجارب الأخيرة في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية تؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الاقتصاديات القومية.

4.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعريف بالمفاهيم والمبادئ الأساسية للحوكمة المصرفية كآلية لتحسين النظام المصرفي.

- التعرف على مخلف المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية.

- إظهار أهمية ودور مبادئ الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر السلبية والتبوء بالآزمات قبل وقوعها.

أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية

الفلاحية BADR- المجمع الجهوي البلدية

- فضلا على ذلك جاءت هذه الدراسة تزامنا مع الجهود التي تبذل في الجزائر في إطار الحكم الرشيد ومحاربة الفساد والرشوة وتقرير مبادئ الحوكمة.

5.1 منهج الدراسة وأدواتها: من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن أهمية الحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية، ثم استعمال المناهج العلمية التالية.

1.5.1 المنهج الوصفي: وذلك من خلال وصف الجانب النظري للموضوع اما الجانب التطبيقي تمثل في وصف نتائج الدراسة التطبيقية من خلال الاستبيان الموزع الذي استعمله الباحث، ثم معالجة البيانات المتحصل عليها وتبويبها في البرنامج الاحصائي (spss)، ومن تحليل النتائج من أجل اختبار الفرضيات المقترحة.

2.5.1. المنهج الاستقرائي: من خلال دراسة واستقراء الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث، وقد تم الاعتماد على عدة مصادر سواء المكتبية أو من الانترنت والمذكرات والدوريات والمكتبيات لإعداد الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على الاستبيان من أجل جمع المعلومات وتحليلها.

6.1 الدراسات السابقة

1.6.1 دراسة الباحث: بادن عبد القادر، (2007) مقدمة كملذكرة نيل شهادة الماجستير في علون التسيير تخصص مالية ومحاسبة بجامعة الشلف. بعنوان " دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى الجزائر، حيث سلب الضوء على المبادئ الدولية كحوكمة الشركات التي أصدرتها المنظمات الدولية، وأهم النظريات المفسرة لسلوك المديرين في المؤسسات، بالإضافة إلى الأهمية التي تكتسبها حوكمة الشركات في المنظومة المالية والاقتصادية خاصة بعد الأزمة الأسيوية وفي الأخير تناول استعراض وضعية النظام المصرفي الجزائري من حيث البيئة التشريعية والتنظيمية وفي الأخير توصل إلى عدة نتائج أهمها:

- قلة الشفافية والإفصاح وانعدامه في أماكن وقصور أنظمة الرقابة والإشراف من بين الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة المالية الأسيوية.

- وضعية النظام المعرفي الجزائري لها شقتين تميزه براحة مالية كبيرة والشق الثاني ضعف خدماته وضعف ثقة المستثمر الخارجي وقدرة المصارف الجزائرية على تمويل استثماراتهم.

2.6.1 دراسة الباحث: ضويفي حمزة، قدمت كأطروحة لنيل شهادة دكتوراة في علوم التسيير من جامعة الجزائر -3- بعنوان " فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي"، دراسة ميدانية

لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز، حيث تطرق الأبحاث إلى ماهية وتطور حوكمة الشركات وآلياتها ومحدداتها، التعرف على الإفصاح ومحتوياته والأطراف المستفيدة منه وكذلك الأداء المالي ومؤشرات تقييمه بالإضافة إلى حوكمة الشركات في الجزائر، ومختلف الإصلاحات الاقتصادية وقد توصل إلى النتائج التالية.

- يتم تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال مجموعة من الآليات صنفتم إلى آليات حوكمة داخلية تتم من خلال مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي، وأخرى خارجية تتعلق بسوق المنتجات والخدمات وسوق العمل والأسواق المالية.

- تطبيق الحوكمة يعمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعم قدراتها التنافسية بالأسواق من خلال زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة رأس المال.

7.1 خطة الدراسة: في ضوء إشكالية الدراسة وفرضياتها، ارتأينا أن يشمل مخطط دراستنا جانبين أحدهما نظري يتكون من محورين والآخر تطبيقي في شكل محور واحد، وفيما يلي عرض موجز لمضمون كل محور.

-المحور الأول: تمثل في الإطار العام النظري للحوكمة المصرفية.

-المحور الثاني: أما في المحور الثاني فتم التطرق فيه إلى الأسس النظرية لوظيفة إدارة المخاطر البنكية.

-المحور الثالث: يتمثل في الدراسة التطبيقية الميدانية لدور أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المصرفية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي البلدية.

2. الإطار النظري للحوكمة المصرفية

تلعب الحوكمة المصرفية دور مهم في استقرار المصرف لما لها من أهمية ذات بعد إداري وتسييري في سبيل تحقيق الهدف المرجو منها. من خلال تطبيقات خاصة بها نظرا لما لها من مزايا، فللحوكمة كذلك أسبابها وشروطها من أجل تعزيزها في المصارف.

1.2 تعريف الحوكمة المصرفية:

يعرفها بنك التسويات الدولية على أنها "الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية مصالح المودعين. وأن نظام الحوكمة في المصارف يشمل الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف، من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بما يؤثر على تحديد أهداف المصرف ومراعاة أصحاب المصالح وحماية حقوق المودعين. (عمر، 2009، صفحة 04)

أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية

الفلاحة BADR- المجمع الجهوي البلدية

وتعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها "الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء المصرف (مساهمين، مودعين، دائنين، زبائن، مجلس الإدارة، الحوكمة... الخ)، ومحاولة تلافي تعارض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، ويضمن إدارة المصرف وخصوصا إدارة المخاطر بصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي" (راضي، 2011، صفحة 31)

2.2 أهمية الحوكمة المصرفية:

أصبحت الحوكمة المصرفية تلعب دورا أساسيا في تسير القطاع المصرفي والتأثير على الصناعة المصرفية التي أصبحت تعتبر عصب الحياة الاقتصادية لما لها من تأثير في التنمية الاقتصادية والاستثمارية، وعليه يمكن تلخيص أهمية الحوكمة المصرفية على النحو التالي:

- تساهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة الاقتصادية (شريفة، 2018، صفحة 249).
- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحسين إدارة المصارف وتجنب التعثر والافلاس، حيث أنه يضمن تطوير الأداء ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة. (شريفة، واقع تطبيق الحوكمة داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، 2018)
- فحص توزيع الحقوق والالتزامات والسلطات.
- حماية مصالح أصحاب المصلحة: إذ تساهم الحوكمة المصرفية في حماية مصالح أصحاب المصلحة بما في ذلك من مساهمين ومودعين ودائنين وزبائن وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حقوق ومصالح أصحاب المصلحة. (راخ، 2024، صفحة 86)
- إدارة المخاطر المصرفية من خلال تطوير الهياكل الداخلية للمؤسسات المصرفية وتعزيز الشفافية والافصاح.
- تعزيز الشفافية والافصاح من خلال توفير المعلومات المالية والتشغيلية للمؤسسات المصرفية بشكل واضح، مما يساعد على الكشف عن المخاطر المحتملة الوقوع والتنبؤ بها والتصدي لها.

3.2 إجراءات تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف:

لتحقيق مبادئ وأهداف الحوكمة المصرفية ينصح باتخاذ الإجراءات التالية: (بلعوز، 2008، صفحة 122)

- يجب أن يضمن إطار حوكمة البنوك حماية حقوق المساهمين والمساواة في معاملتهم؛
- أن يتعرف إطار حوكمة البنوك حماية حقوق المساهمين والمساواة في معاملتهم؛
- أن يعترف إطار الحوكمة بحقوق ذوي الشأن والمصالح يتم إقرارها للقانون وتشجيع التعاون الفعال بينهم وبين البنك من أجل إنجاحه، وخلق فرص العمل وضمان استمرار قوة المركز المالي له؛

- يجب أن يتضمن إطار الحوكمة كذلك تحقيق الإفصاح والشفافية في كافة الأمور الأساسية المختلفة المتعلقة بالبنك بما فيها الوضع المالي والملكية وإدارة البنك
- . يتطلب إطار الحوكمة وضع تخطيطي إستراتيجي للبنك والمراقبة الفعالة لأداء الإدارة والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة إتجاه البنك والمساهمين.

3. الأسس النظرية لوظيفة إدارة المخاطر البنكية:

تتعرض المؤسسات المصرفية على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، سوف نحاول التعرض لها في هذا المحور من خلال تعريف هذه المخاطر وأنواعها، والتطرق إلى مفهوم وظيفة إدارة المخاطر وأهم اختصاصاتها والمسؤوليات والوظائف الأساسية لها.

1.3 تعريف المخاطر البنكية: تعرف المخاطر البنكية بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر صرف العملات، ومخاطر الأرباح والعمليات، والدعاية السلبية... الخ.

وتعرف أيضا بأنها جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على تغير القيمة السوقية للبنك (بابكر، سبتمبر 2006، صفحة 5).

كما يعرفها (أرشوم) "بأنها الانحراف المعياري النسبي لعوائد الاستثمار المتوقعة، وتعني درجة التقلب في عوائد الاستثمار المتوقعة"، حيث تزداد درجة المخاطرة كلما زادت درجة التقلب في الإيرادات والعوائد المتوقعة والعكس صحيح.

2.3 المسؤوليات والوظائف الأساسية لإدارة المخاطر:

وتمثل فما يلي: (الخطيب، 2005، الصفحات 18-19)

- ضمان توافر الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك.
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وثمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص.
- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بالاعتبار إجمالي المخاطر لمنتجات معينة - مخاطر الطرف الآخر - الصناعة - المنطقة الجغرافية.
- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.
- تطبيق النماذج التي تعتمد عليها المؤسسة في تحديد المخاطر رقميا والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة.

أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية BADR- المجمع الجهوي البلدية

- مراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات.

3.3 أهم اختصاصات إدارة المخاطر:

يمكن أن تكون اختصاصات إدارة المخاطر في أي بنك كل أو بعض المهام التالية: (الخطيب، 2005، الصفحات 24-27)

- إعداد الدراسات الفنية الخاصة بالسياسات التي تضعها الإدارة العليا بشأن الحدود التي يتعين الالتزام بها سواء فيما يتعلق بمجال الائتمان، أو حدود للفجوات الخاصة بالسيولة وسعر العائد وسعر الصرف، وبوجه عام هي الإدارة التي تتولى إعداد الدراسات الخاصة بالسياسات والضوابط التي يتعين مراعاتها لكافة الأنشطة التي يزاولها البنك، ومتابعة الإدارات المختلفة من خلال التقارير والبيانات، والسيناريوهات التي يتم إعدادها في هذا الشأن للوقوف على مدى التزامها بتلك الحدود.

- إعداد الضوابط والحدود الخاصة بمراقبة كافة الأعمال المصرفية.

- إعداد الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد إجراءات إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل، ومتابعة تنفيذ تلك الإجراءات.

- إعداد المؤشرات والتحليلات المالية لكل ما هو تكلفة وعائد بغرض تقييم مدى سلامة السياسة المتبعة ومدى تحقيقها للأهداف المحددة باستراتيجية البنك المعتمدة من مجلس إدارته.

- إعداد البيانات اللازمة للجنة إدارة الأصول والخصوم بالبنك.

4 الإطار العملي للدراسة الميدانية:

يتناول هذا الجانب وصفا لمجتمع الدراسة وطريقة اختبار العينة، كما يتضمن الإجراءات التي قمنا بها لإعداد أداة الدراسة (الاستبانة) وتطبيقها، والتأكد من ثبات وصدق الأداة وصدقها، وبيان إجراءات الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى المعالجة الإحصائية وبيان الاختبارات التي اعتمدت في تحليل الدراسة، وذلك وفق ما يلي:

1.4 مجتمع الدراسة وعينتها:

تم مراعاة في اختبار مجتمع الدراسة الميدانية أن تكون مفرداتها تتكون من موظفين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -مجمع جهوي- الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية في مجال حوكمة البنوك، وتمثل العينة المختارة من مجتمع الدراسة في المدراء التنفيذيين ورؤساء الأقسام والمصالح ونوابهم وكل العمال ممن لديه خبرة في مجال حوكمة البنوك.

2.4 عرض الاستبيان:

بلغ عدد أفراد عينة الدراسة من 48 مفردة، تم توزيع الاستبيان على أفراد مجتمع الدراسة، اعتمادا على التسليم والاستلام المباشر، وبعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم، تقرر الإبقاء على 42 استمارة أو استبانة من مجموع الاستبانات الموزعة لتمثل عينة الدراسة، بعد ان قمنا بإقصاء بعض الاستمارات لوجود نقص في الإجابات، وبذلك تكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 42 استبانة.

الجدول 1: عدد الاستبانات الموزعة:

عدد الاستبانات	المجموع	النسبة
الاستبانات الموزعة	48	%100
الاستبانات المسترجعة	46	%95,83
الاستبانات الملغاة	04	%8,33
الاستبانات الصالحة للتحليل	42	%87,50

المصدر: من اعداد الباحث

3.4 المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة، قمنا بمراجعتها تمهيدا لإدخالها في برنامج **SPSS**، وقد تم إدخالها في البرنامج بإعطائها أرقام ورموز معينة، وذلك بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة كما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية لمعرفة إجابات الموظفين عن أسئلة الاستبيان.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة متوسطات إجابة الموظفين على أسئلة الاستبيان.
- اختبار ألفا كرو نباخ (**Cronbach alpha**) لمعرفة ثبات الاستبيان.
- معامل بيرسون (**Pearson correlation coefficient**) لقياس صدق المتغيرات والعبارات

4.4 اختبار صدق وثبات الاستبيان:

في هذا الجزء سوف نتطرق إلى عنصرين مهمين، هما قياس معامل ثبات الاستبيان المستخدم في الدراسة عن طريق معامل ألفا كرومباخ وقياس صدق الاستبيان باستعمال معامل بيرسون كالتالي:

1.4.4 اختبار صدق الاستبيان:

بغية التأكد من أن الاستبيان صالح للقياس، وللتأكد من صدق الدراسة قمنا بإجراء نوعين من الاختبارات:

1.1.4.4 الصدق الظاهري:

للتحقق من صدق الاستبيان الظاهري تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المشرفين والمحكمين الذين تتوفر لديهم الكفاءة العلمية والمؤهلات الأكاديمية والخبرات خاصة في الميدان المصرفي، وهذا بغية التأكد من تكوين العبارات ومدى مناسبتها للموضوع، وقد أخذت جميع ملاحظاتهم في الاعتبار،

أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية BADR- المجمع الجهوي البلدية

حيث تم تعديل وحذف وزيادة بعض العبارات وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية ليتم توزيعه على عينة الدراسة.

2.1.4.4 صدق الاتساق الداخلي: لحساب الاتساق الداخلي لأجزاء ومجاور الاستبيان تم حساب معامل ارتباط درجة كل عبارة مع المحور الذي ينتمي إليه، وقد تحصلنا على النتائج الملخصة في الجداول التالية:

الجدول 2: نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي

الرقم	المحور	عدد العبارات	متوسط معامل ارتباط عبارات كل محور	القيمة الاحتمالية
01	محور تأثير تطبيق الحوكمة	05	0,477	0,001
02	محور الإفصاح والشفافية	07	0,530	0,000
03	محور إدارة المخاطر البنكية	06	0,557	0,001
04	محور الرقابة	05	0,438	0,005
	المجموع	23	0,500	0,0017

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج (spss).

يشير **الجدول 2** إلى قيم معامل الارتباط لكل محور من محاور الاستبيان، ولجميع المحاور، حيث تراوحت بين (0,438 إلى 0,557) ولجميع عبارات المحاور كانت 0,500، وهي قيم أكبر من قيمة α الجدولية، وهي دالة عند مستوى معنوية 0,05، هذا ما يدل على توفر درجة كبيرة من الصدق الداخلي لعبارات محاور الاستبيان، مما يمكن الاعتماد على إجابات أفراد العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

2.4.4 اختبار ثبات الاستبيان:

يعبر الثبات عن مدى تشابه إجابات أفراد العينة، حيث كلما كانت الإجابات متشابهة دل ذلك على ثبات الاستبانة وسيبدل ذلك من خلال حساب معامل ألفا كرومباخ، وتكون قيمته مقبولة إذا تعدت قيمتها 0,60، وتكون ذات ثبات عال إذا كانت أكبر من 0,75 (الكاف، 2014، صفحة 56).

الجدول 3 : معامل ألفا كرومباخ لمحاور الاستبيان

الرقم	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرومباخ لكل محور
01	محور تأثير تطبيق الحوكمة	05	0,882

02	محور الإفصاح والشفافية	07	0,780
03	محور إدارة المخاطر البنكية	06	0,694
04	محور الرقابة	05	0,956
	الاستبيان ككل	23	0,811

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج (spss).

5.4 تحليل المتغيرات الشخصية

تضمنت الاستبيان جزءاً خاصاً بالمعلومات الشخصية للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة وتوزيع أفراد العينة حسب متغيرات المستوى العلمي، الخبرة المهنية الوظيفية الحالية، وكانت النتائج المتحصل عليها كالتالي:

الجدول 4: توزيع أفراد العينة

المتغير	المقياس	التكرار	النسبة %
المستوى العلمي	متوسط	3	07,14%
	ثانوي	7	16,66%
	جامعي	32	76,19%
	المجموع	42	100%
الخبرة العلمية	أقل من 05 سنوات	18	42,85%
	5-10 سنوات	13	30,95%
	10 سنوات فأكثر	11	26,19%
	المجموع	42	100%
الوظيفة الحالية	مدير	02	05%
	رئيس قسم	06	14,28%
	موظف	28	66,66%
	وظيفة أخرى	06	14,28%
	المجموع	42	100%

المستوى العلمي: يلاحظ من بيانات الجدول 3 أن، 76,19% من أفراد عينة الدراسة لديهم مستوى علمي جامعي وهي أعلى نسبة والباقي هم من مستوى ثانوي ومتوسط وهي نسبة قليلة حيث بلغت نسبة 07,14% ذوي مستوى متوسط ونسبة 16,66% مستواهم ثانوي، وهو ما يعطي مصداقية أكبر للإجابات المقدمة.

الخبرة العلمية: يلاحظ من الجدول 3 أن 42,85% من أفراد عينة الدراسة خبرتهم المهنية أقل من 05 سنوات و30,95% من أفراد عينة الدراسة خبرتهم من 05 إلى 10 سنوات و26,19% من أفراد عينة الدراسة

أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية

الفلاحة BADR- المجمع الجهوي البلدية

خبرتهم العلمية أكثر من 10 سنوات، وإذا ما جمعنا بين الفئة الثانية والثالثة نجد نسبة 57,14%، وهي نسبة كافية للحكم على عينة الدراسة أنها تملك خبرة مصرفية.

الوظيفة الحالية: يلاحظ من الجدول 3 أن نسبة 05% من أفراد عينة الدراسة يشغلون مهنة مدير، ونسبة 14,28% يشغلون مهنة رئيس قسم، ونسبة 66,66% يشغلون وظائف إدارية، ونسبة 14,28% يشغلون في الوظائف الأخرى، وإذا ما جمعنا بين الوظيفتين الأولى والثانية نجد أنها أكثر من 20% وظائفهم عالية.

6.4 تحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها

بعد جمع بيانات الدراسة تم مراجعتها تمهيدا لإدخالها في الحاسوب وذلك بإعطائها أرقاما معينة، وفي هذا الجزء أعطيت الإجابة "غير موافق بشدة" درجة واحدة و "غير موافق" درجتين، وأعطيت الإجابة "محايد" 03 درجات ، و 04 درجات للإجابة "موافق"، فيما أعطيت الإجابة "موافق بشدة" 05 درجات ، وهي ذاتها تعد مدخلات التحليل الإحصائي، والذي يهدف إلى استخلاص النتائج من خلال تحليل هذه المدخلات، وقد تم احتساب المتوسطات والانحرافات المعيارية ، واستخدام **T** للعينة الواحدة one sample T- Teste وذلك لاختبار فقرات كل محور من محاور الاستبيان، ومعرفة آراء عينة الدراسة حول محتوى كل عبارة. من عبارات الاستبيان.

1.6.4 تحليل متغيرات الدراسة:

يحتوي الاستبيان على 23 عبارة، من أجل تحليلها قمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك لمعرفة درجة موافقة عينة الدراسة بالبنك اتجاه كل عبارة.

1.1.6.4 المحور الأول: تأثير تطبيق الحوكمة

الجدول رقم 5: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الأول

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية	الاتجاه السائد
01	تقوم الحوكمة بتوفير الإفصاح والشفافية في البنوك وبالتالي التعرف على المخاطر وحسن ادارتها.	3,52	1,093	*0,000	موافق
02	وجود الحوكمة ضرورة لتعرض البنوك للعديد من المخاطر.	3,47	0,993	*0,007	موافق
03	تتحدد الحوكمة في البنوك عن طريق إرساء الشفافية والمساءلة في كل المستويات.	3,52	1,094	*0,000	موافق
04	يؤدي تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة إلى انخفاض	3,84	0,811	*0,000	موافق

بلقاسم عمر،

				درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والاقبال من التعثر.	
05	تعتبر الحوكمة كأحد المجالات الواعدة التي يمكن أن تساعد البنوك على حماية استثمارها من المنافسة.	3,63	0,929	*0,000	موافق
الدرجة الكلية	المحور ككل	3,59	0,984	*0,001	موافق

* القيمة الاحتمالية للوقوع في الخطأ (مستوى الدلالة الإحصائية 0,05)

وضح الجدول رقم 5 إجابة أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بتأثير تطبيق الحوكمة في البنوك، ويتضح أن عدد العبارات التي تمت الموافقة عليها 05 عبارات بنسبة 100% تقريباً، حيث سجلت قيم احتمالية الوقوع في الخطأ لها أصغر من مستوى المعنوية 0,05، وقيمة المتوسطات الحسابية المقابلة لها 3,59 وهي أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس المستخدم "03" ومنه يمكن القول أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى تخفيض قيمة المخاطر على مستوى البنوك، وانحراف معياري 0,984 يشير إلى عدم وجود تباين في إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور وعباراته.

2.1.4.6 المحور الثاني: مبدأ الشفافية والافصاح في البنك

الجدول 6: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية	الاتجاه السائد
01	على البنوك أن تلتزم بمبدأ الإفصاح والشفافية.	4,21	0,567	*0,000	موافق
02	لدى البنك نظام معلومات بموجبه تصنف المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وطبيعتها.	3,78	0,587	*0,000	موافق
03	تم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية إضافة إلى تلك التي حددها القانون في وقت مناسب بما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح.	3,78	0,797	*0,000	موافق
04	تحدد العمليات وقت أسعار شفافة وبموجب ظروف وأوضاع عادلة بحماية حقوق المساهمين.	3,68	0,531	*0,003	موافق
05	يلتزم البنك بعرض بياناته على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة.	3,68	0,742	*0,000	موافق

أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية

الفلاحة BADR- المجمع الجهوي البلدية

06	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته.	3,42	0,770	*0,001	موافق
07	ينبغي على المدققين الداخليين الإفصاح عن الحقائق المادية التي عرفوها أثناء القيام بواجباتهم للجنة التدقيق.	3,84	0,623	*0,000	موافق
الدرجة الكلية	المحور ككل	3,77	0,659	*0,000	موافق

* القيمة الاحتمالية للوقوع في الخطأ (مستوى الدلالة الإحصائية 0,05)

يوضح الجدول 6 إجابة أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة مبدأ الشفافية والافصاح في البنك، ويتضح أن عدد العبارات التي تمت الموافقة عليها 07 عبارات بنسبة 100% تقريبا، حيث سجلت قيم احتمالية الوقوع في الخطأ لها أصغر من مستوى المعنوية 0,05، وقيمة المتوسطات الحسابية المقابلة لها 3,77 وهي أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس المستخدم "03" ومنه يمكن القول أن البنك ملتزم بمبدأ الشفافية والإفصاح، وانحراف معياري 0,659 الذي يشير إلى عدم وجود تباين في إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور وعباراته.

3.1.4.6 المحور الثالث: إدارة المخاطر

الجدول 7: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثالث

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية	الاتجاه السائد
01	يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن وضع النظم والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية.	3,68	0,653	*0,003	موافق
02	يحتوي البنك على قسم خاص بإدارة المخاطر البنكية.	4,47	0,249	*0,000	موافق
03	تتحدد عملية ادارة المخاطر في شكل هرمي حسب مستويات التنظيم الاداري للبنك.	4,00	0,210	*0,001	موافق
04	تلتزم المستويات الإدارية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر المعرفية التي تحددها الإدارة العليا.	4,15	0,448	*0,000	موافق
05	إدارة المخاطر في البنك تجعله قادرا على حسن تسيير المخاطر التي يمكن أن تصبه وذلك بالاعتماد على منهجية عمل.	4,05	0,205	*0,000	موافق

بلقاسم عمر،

06	كثرة المخاطر التي يتعرض لها البنك يصعب من وضع سياسة شاملة لإدارة عملية التحكم في هذه المخاطر.	3,42	0,905	*0,003	موافق
الدرجة الكلية	المحور ككل	3,96	0,445	*0,001	موافق

* القيمة الاحتمالية للوقوع في الخطأ (مستوى الدلالة الإحصائية 0,05)

يوضح الجدول 7 إجابة أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بإدارة المخاطر، ويتضح أن عدد العبارات التي تمت الموافقة عليها 06 عبارات بنسبة 100% تقريباً، حيث سجلت قيم احتمالية الوقوع في الخطأ لها أصغر من مستوى المعنوية 0,05، وقيمة المتوسطات الحسابية المقابلة لها 3,96 وهي أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس المستخدم "03" ومنه يمكن القول أن قسم إدارة المخاطر في البنك له دور في حسن تسيير المخاطر، وانحراف معياري 0,445 الذي يشير إلى عدم وجود تباين في إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور وعباراته.

4.1.4.6 المحور الرابع: الرقابة المصرفية

الجدول 8: لمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الرابع

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية	الاتجاه السائد
01	نظام الرقابة الداخلية يساهم في الوقاية من المخاطر التي يتعرض لها البنك.	4,31	0,283	*0,000	موافق
02	إدارة البنك تشرك المستويات الإدارية في وضع الخطط التنظيمية واعداد طرق تنفيذ الإجراءات حماية للمصرف.	3,78	0,482	*0,000	موافق
03	اشراف سلطات الرقابة الخارجية يسمح للبنك على الأقل الاطمئنان من مخاطر البيئة الخارجية.	3,57	0,557	*0,003	موافق
04	يمكن المدقق سواء الداخلي أو الخارجية اتخاذ القرارات دون ضغوط وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية.	3,21	1,008	*0,022	موافق
05	أوامر البنك وتعليماته تعارض في بعض الأحيان نظام الرقابة الداخلية.	3,26	1,246	*0,003	موافق
الدرجة الكلية	المحور ككل	3,62	0,715	*0,011	موافق

أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية

الفلاحية BADR- المجمع الجهوي البليدة

* القيمة الاحتمالية للوقوع في الخطأ (مستوى الدلالة الإحصائية 0,05)

يوضح الجدول 8 إجابة أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بالرقابة المصرفية، ويتضح أن عدد العبارات التي تمت الموافقة عليها 05 عبارات بنسبة 100% تقريبا، حيث سجلت قيم احتمالية الوقوع في الخطأ لها أصغر من مستوى المعنوية 0,05، وقيمة المتوسطات الحسابية المقابلة لها 3,62 وهي أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس المستخدم "03" ومنه يمكن القول أن نظام الرقابة بنوعيتها يساهم في حسن إدارة المخاطر على مستوى البنوك، وانحراف معياري 0,715 الذي يشير إلى عدم وجود تباين في إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور وعباراته.

2.6.4 اختبار فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على أربع فرضيات والتي يتم اختبار صحتها أو خطأها وفقا للنتائج المحصل عليها من خلال الدراسة بناء على نتائج نظام SPSS.

1.2.6.4 اختبار الفرضية الأولى: والتي تم صياغتها كالتالي: تطبيق الحوكمة في البنوك، له أثر كبير في التعرف على المخاطر وحسن ادارتها. من خلال الجدول التالي:

الجدول 9: يبين نتائج اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بالمحور الأول.

الفرضية الأولى	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين $\bar{X}$ و $(U=3)$	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	نسبة الإتفاق	القرار
تطبيق الحوكمة في البنوك له أثر كبير في التعرف على المخاطر وحسن ادارتها.	42	3,59	0,984	0,77	41	0,001	71,8 %	دال احصائيا
قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0,05 ودرجة حرية 41 تساوي 1,682								

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج spss

يتبين من الجدول 9 أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أو الموزون لعبارات محور " تطبيق الحوكمة في البنوك، له أثر كبير في التعرف على المخاطر وحسن ادارتها " بلغت $(\bar{X}=3,59)$ وهي قيمة أكبر من المتوسط الحسابي

الفرضي البالغ ($u=3$) والفرق بينها موجب $0,59 = (\bar{X} - 3)$ وهو دال احصائي، وبانحراف معياري قدره $(0,984)$ ، كما بلغت نسبة الاتفاق للمحور ككل $(71,80\%)$ ، وهي نسبة تدل على أن هناك اتفاق بين أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور، كما أن قيمة الاحتمال الخطأ ($\text{sig}=0,001$) أقل من مستوى الدلالة $0,05$ ، ومنه الفرضية **صحيحة**، ومنه تطبيق الحوكمة في البنوك، له أثر كبير في التعرف على المخاطر وحسن إدارتها.

2.2.6.4: اختبار الفرضية الثانية: والتي تم صياغتها كالتالي: انتهاج مبدأ الافصاح والشفافية في البنوك من شأنه أن يكون درعا واقيا لها من كل الأزمات والمخاطر، من خلال الجدول التالي:

الجدول 10: يبين نتائج اختبار الفرضية الثانية المتعلقة بالمحور الثاني.

الفرضية الثانية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين $\bar{X}$ و $(u=3)$	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	نسبة الاتفاق	القرار
انتهاج مبدأ الافصاح والشفافية في البنوك من شأنه أن يكون درعا واقيا لها من كل الأزمات والمخاطر	42	3,77	0,659	0,77	41	0,000	75,40 %	دال احصائيا
قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0,05 ودرجة حرية 41 تساوي 1,682								

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج spss

يتبين من الجدول 10 أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أو الموزون لعبارة محور " انتهاج مبدأ الافصاح والشفافية في البنوك من شأنه أن يكون درعا واقيا لها من كل الأزمات والمخاطر " بلغت $(\bar{X}=3,77)$ وهي قيمة أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي البالغ ($u=3$) والفرق بينها موجب $0,77 = (\bar{X} - 3)$ وهو دال احصائي، وبانحراف معياري قدره $(0,659)$ ، كما بلغت نسبة الاتفاق للمحور ككل $(75,40\%)$ ، وهي نسبة تدل على أن هناك اتفاق بين أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور، كما أن قيمة الاحتمال الخطأ ($\text{sig}=0,000$) أقل من مستوى الدلالة $0,05$ ، ومنه الفرضية **صحيحة** لما جاءت إليه.

أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية

الفلاحة BADR- المجمع الجهوي البلدية

3.2.6.4: اختبار الفرضية الثالثة: والتي تم صياغتها كالتالي: إدارة المخاطر في البنوك تجعله قادرا على حسن تسيير المخاطر التي يمكن أن تصبه وذلك من خلال الاعتماد على منهجية عمل، من خلال الجدول التالي:

الجدول 11: يبين نتائج اختبار الفرضية الثالثة المتعلقة بالمحور الثالث.

القرار	نسبة الاتفاق	القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	الفرق بين $\bar{X}$ و $(u=3)$	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	الفرضية الثالثة
دال احصائيا	79,20%	0,001	41	0,96	0,445	3,96	42	إدارة المخاطر في البنوك تجعله قادرا على حسن تسيير المخاطر التي يمكن أن تصبه وذلك من خلال الاعتماد على منهجية عمل
قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0,05 ودرجة حرية 41 تساوي 1,682								

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج spss

يتبين من الجدول 11 أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أو الموزون لعبارات محور " إدارة المخاطر في البنوك تجعله قادرا على حسن تسيير المخاطر التي يمكن أن تصبه وذلك من خلال الاعتماد على منهجية عمل " بلغت $(\bar{X}=3,96)$ وهي قيمة أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي البالغ $(u=3)$ والفرق بينها موجب $=0,96$ (-3) وهو دال احصائيا، وانحراف معياري قدره $(0,445)$ ، كما بلغت نسبة الاتفاق للمحور ككل $(79,20\%)$ ، وهي نسبة تدل على أن هناك اتفاق بين أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور، كما أن قيمة الاحتمال الخطأ $(sig=0,001)$ أقل من مستوى الدلالة 0,05، ومنه الفرضية صحيحة لما جاءت إليه.

4.2.6.4: اختبار الفرضية الرابعة: والتي تم صياغتها كالتالي: للرقابة المصرفية دور في إدارة المخاطر البنكية من وجهة نظر موظفي البنك، من خلال الجدول التالي:

الجدول 12 يبين نتائج اختبار الفرضية الرابعة المتعلقة بالمحور الرابع.

الفرضية الرابعة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين $\bar{X}$ و $(u=3)$	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	نسبة الاتفاق	القرار
للمراقبة المصرفية دور في إدارة المخاطر البنكية من وجهة نظر موظفي البنك	42	3,62	0,715	0,62	41	0,011	72,40%	دال احصائيا
قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0,05 ودرجة حرية 41 تساوي 1,682								

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج spss

يتبين من الجدول 12 أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أو الموزون لعبارات محور " للمراقبة المصرفية دور في إدارة المخاطر البنكية من وجهة نظر موظفي البنك " بلغت $(\bar{X}=3,62)$ وهي قيمة أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي $(u=3)$ والفرق بينها موجب $=0,62=(\bar{X}-3)$ وهو دال احصائيا، وبانحراف معياري قدره $(0,715)$ ، كما بلغت نسبة الاتفاق للمحور ككل $(72,40\%)$ ، وهي نسبة تدل على أن هناك اتفاق بين أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور، كما أن قيمة الاحتمال الخطأ $(sig=0,011)$ أقل من مستوى الدلالة $0,05$ ، ومنه الفرضية صحيحة، للمراقبة المصرفية دور في إدارة المخاطر البنكية من وجهة نظر موظفي البنك محل الدراسة.

5. تحليل النتائج:

1.5: نتائج اختبار الفرضيات

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية التي نتجت عنها قمنا في بداية الدراسة بصياغة مجموعة من الفرضيات وفيما يلي سنقوم باختبار صحتها أو خطئها وفقا للنتائج المحصل عليها من خلال الدراسة.

الفرضية الأولى والتي تمت صياغتها كالتالي: تطبيق الحوكمة في البنوك له أثر كبير في التعرف على المخاطر وحسن ادارتها، صحيحة. بعد التوصل الى أن الحكومة في البنوك تتحدد عن طريق إرساء الشفافية والمساءلة على كل المستويات كما أن وجود الحوكمة ضرورة لتعرض البنوك للعديد من المخاطر.

الفرضية الثانية: والتي تمت صياغتها كالتالي: انتهاج مبدأ الافصاح والشفافية في البنوك من شأنه أن يكون درعا واقيا لها من كل الأزمات والمخاطر، جاءت صادقة بعد التوصل إلى أن تطبيق الشركات والبنوك لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطر والإقلال من التعثر. عند تعاملها مع بعضها.

الفرضية الثالثة: إدارة المخاطر في البنك تجعله قادرا على حسن تسيير المخاطر التي يمكن أن تصبه وذلك من خلال الاعتماد على منهجية عمل، كانت صادقة، حيث تم التوصل إلى أن وجود وظيفة إدارة المخاطر في البنك ووضع سياسة شاملة لهذه الإدارة تجعل البنك قادرا على إدارة وتسيير المخاطر التي يتعرض لها والتحكم فيها.

الفرضية الرابعة: والتي تمت صياغتها كالتالي: للرقابة المصرفية دور في إدارة المخاطر البنكية من وجهة نظر موظفي البنك (محل الدراسة). جاءت صادقة وصحيحة بعد التوصل إلى أن مجلس الإدارة هو الهيئة التي تقوم بمراقبة أعمال البنك وإدارة مخاطرها ومنه نقص الرقابة على البنك ستؤثر سلبا على كل الأطراف التي تتعامل معه.

ومن خلال النتائج السابقة يمكن الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة عن دور وأهمية تطبيق مبادئ وأسس الحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية، فبالنظر إلى النتائج الميدانية واختبار الفرضيات لمدى تأثير مبادئ الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المصرفية يمكن القول أن تطبيق أسس ومبادئ الحوكمة في المصارف لها تأثير في إدارة المخاطر المصرفية

2.5: نتائج الدراسة وتحليلها: اعتمادا على النتائج السابقة يمكن استخلاص الاستنتاجات الرئيسية التالية:

- إن تطبيق الحوكمة في البنوك له أثر كبير في التعرف على المخاطر وحسن ادارتها كما أنه يساعد على الضبط الداخلي واكتشاف المخاطر قبل وقوعها، وبالتالي وجود الحوكمة ضرورة أوجدتها عملية تعرض البنوك للعديد من المخاطر.
- يواجه النشاط المصرفي مجموعة من المخاطر التي تستوجب عليه ضرورة إقامة إدارة مخاطر فعالة، وهذه الأخيرة لن تكون فعالة إلا إذا توفر مجلس للإدارة والإدارة العليا كفاء ونزيه، أي يتعامل بمبادئ الحكم الراشد التي تنص على مجموعة من المبادئ التي توفرها الحوكمة وأهمها الافصاح والشفافية، وحق أصحاب المصلحة في المساءلة.
- تتمثل مهمة إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر وحسن مراقبتها والتحكم فيها على كافة المستويات بدقة وفاعلية، وتتركز مهامها أيضا في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري ومنظم.
- للرقابة المصرفية دور في إدارة المخاطر البنكية من وجهة نظر موظفي البنك، حيث أن مجلس الإدارة هو الهيئة التي تقوم بمراقبة أعمال البنك وإدارة مخاطرها ومنه نقص الرقابة على البنك ستؤثر سلبا على كل الأطراف التي تتعامل معه.

6. خاتمة:.

يمكن القول أن الحوكمة عنصر مهم في تنسيق عمل هياكل المصرف ومختلف تقسيماته الإدارية وبين أعضاء الرؤساء و المسؤولين مما يعزز الإدارة الجيدة للمصرف وكذلك السير السليم والوقاية من المخاطر والأزمات المصرفية من خلال الإدارة الجيدة للمخاطر المصرفية وتميزها بإفصاح ذات شفافية لعملياته المالية، وتتبعه إشراف وقائي فعال ومحكم من قبل مسؤولين يتحملون مسؤوليتهم ويتقنون أدائهم بما يمليه واجبه وضميرهم المهنيين، لأن أي تسبب في هذه الآليات و المبادئ يحدث ثغرة في أداء المصرف ويضعفه ما يؤدي به إلى مواجهة العديد من المخاطر المصرفية.

1.6: التوصيات والاقتراحات:

بعد الدراسة الميدانية والنتائج المتوصل إليها، يتم اقتراح التوصيات الآتية:

- تعزيز الالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية من خلال وضع إطار تنظيمي صارم يضمن ذلك
- نشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها، من خلال الجهات ذات العلاقة بعمل برامج تدريبية تعزز ثقافة الحوكمة وممارستها على أرض الواقع.
- تحسين مستوى ممارسة الحوكمة وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية وذلك من خلال مساعدة المديرين ومجلس إدارة البنك على تطوير استراتيجية سليمة تساعد على تحسين وإدارة مخاطر البنك.
- على الدولة أن تدعم سلامة الجهاز المصرفي من المخاطر التي تواجهه من خلال تنصيب وحدات وتبني مؤشرات للتنبؤ المبكر بحدوث المخاطر المصرفية، وذلك خلال توفير نظام اتصالات جيد لجمع المعلومات وإتاحتها في الوقت المناسب وتحليلها لاتخاذ القرار في ضوء تصور شامل للوضع داخل الجهاز المصرفي.
- اتباع سياسة الاستقرار المالي والمصرفي من خلال تقوية الإشراف المصرفي للبنك المركزي، لأنه كلما كان الإشراف صارم وفي المستوى نقصت التجاوزات والانحرافات.

6. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

1. عبد الله عمر ابن الكاف، تطبيق العمليات الإحصائية في البحوث العلمية مع استخدام برنامج SPSS، الطبعة الأولى، مكتبة ابن عموش، المملكة العربية السعودية- الرياض، 2014، ص56.
2. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، المعارف، الاسكندرية، 2005.
- المقالات:
1. بابكر يس بابكر: المخاطر المصرفية: أنواعها، مجلة الأموال، العدد 6، سبتمبر 2006.

الفلاحة BADR- المجمع الجهوي البلدية

2. بن علي بلعزوز، مداخيل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 5، جامعة الشلف، جانفي 2008، ص122.
 3. بوعبيدة شريفة، دعائم الحوكمة وفعاليتها في تحسين الأداء الاقتصادي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والمالية، 02(03)، جوان 2018.
 4. بوعبيدة شريفة، واقع تطبيق الحوكمة داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 10، سبتمبر 2018، ص126.
 5. راخ سفيان، الحوكمة المصرفية ودورها في تعزيز الرقابة الداخلية - دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 03، 2024، ص86.
 6. حبار عبد الرزاق، الالتزامات بمتطلبات بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة دول شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص83.
- **المداخلات:**
1. شرقي عمر، دور أهمية الحوكمة في الاستقرار المالي والمصرفي ملتقى حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009.